إدارة الشؤون القانونية الإلكترونية والمكتب القانوني الإلكتروني

المقدمة:

في ظل التحول الرقمي المتسارع الذي تشهده المؤسسات الحكومية والخاصة، أصبحت إدارة الشؤون القانونية بحاجة إلى مواكبة هذا التغيير عبر اعتماد التقنيات الحديثة في تنظيم العمل القانوني. إن الاعتماد على النظم الرقمية لا يقل أهمية عن الرقابة المؤسسية، فالتقنيات الذكية والبرمجيات القانونية تُمكّن الإدارة القانونية من تقديم الاستشارات بكفاءة أعلى، وتحسين جودة الأداء، وتقليص زمن المعالجة، وضمان حفظ الوثائق واسترجاعها بطرق منظمة وموثوقة.

تأتي هذه الدورة لتسلط الضوء على المفاهيم والممارسات الحديثة في إدارة الشؤون القانونية إلكترونيًا، بدءًا من فهرسة الوثائق وتحليل النصوص القانونية، وصولاً إلى تطبيقات الذكاء الاصطناعي في معالجة المعلومات واسترجاعها. وتهدف الدورة إلى تمكين المشاركين من استخدام الأدوات التكنولوجية في عملهم القانوني اليومي، وتطوير بيئة "مكتب قانوني إلكتروني" متكامل يدعم اتخاذ القرار القانوني الفعال.

الفئات المستهدفة:

- مدراء الإدارات القانونية وإدارات الموارد البشرية في الجهات المختلفة.
- القانونيون والمستشارون القانونيون في المؤسسات العامة والخاصة.
- المختصون في التشريع وصياغة العقود ومتابعة تنفيذها.
- العاملون في إدارات الدعاوى القضائية والتحقيقات القانونية.
- الموظفون العاملون في وزارات العدل، الشؤون القانونية، والإدارات التنظيمية.
- المحامون، الباحثون القانونيون، والعاملون في مكاتب المحاماة.
- مسؤولو الأرشفة القانونية، وفهرسة وتوثيق المستندات في الجهات الرسمية والخاصة.
- كل من يرغب في تطوير كفاءته القانونية باستخدام الأدوات الرقمية الحديثة.

هدف الدورة:

تزويد الممارسين القانونيين، في مختلف ميادين الإدارة العامة أو القطاع الخاص، بالمعرفة والمهارات التقنية التي تمكّنهم من ممارسة القانون باستخدام تقنيات الإدارة الإلكترونية، مع تعزيز قدرتهم على تحليل وتنظيم النصوص القانونية واسترجاع المعلومات بطريقة فعالة في بيئة عمل رقمية.

محتوى الدورة:

الوحدة الأولى: المبادئ الأساسية لفهرسة الوثائق القانونية

- مقدمة في نظرية المعلومات، والتمييز بين المعلومات والمعرفة والذكاء القانوني.
- أسس تصنيف قواعد المعلومات القانونية وتنظيمها إلكترونيًا.
- تقنيات وأدوات الفهرسة الرقمية للوثائق القانونية.
- أنظمة إدارة الوثائق وأرشفتها باستخدام الحاسوب.

الوحدة الثانية: مبادئ تحليل النصوص القانونية

- أنواع النصوص القانونية: التشريعات، القرارات القضائية، الفتاوى، الاتفاقيات الدولية، وآراء الفقه القانوني.
- فهم بنية الوثيقة القانونية: من النموذج الورقي إلى النموذج الإلكتروني.

- خطوات تحليل الوثيقة القانونية لتسهيل استرجاعها إلكترونيًا.
- استراتيجيات فعّالة لتقليل الوقت والجهد في الوصول للمعلومة القانونية المطلوبة.

الوحدة الثالثة: أساسيات معالجة وتحليل النصوص القانونية لتسجيلها إلكترونيًا

- الفهرسة: فهرسة الكلمات المفتاحية، سلاسل الإرسال، وغيرها من الطرق التقنية.
- التصنيف: تصنيف جامد وتصنيف متعدد الأبعاد وفق المحتوى القانوني.
- تقنيات المعالجة: تقنيات استخراج البيانات القانونية، التمييز بين القيم الأساسية، العنونة التلقائية، والاقتباس القانوني.
- العمل على النص الكامل: تحديد واستخدام أنظمة إدارة المحتوى القانونية.
- استرجاع المعلومات القانونية:
  - طبيعة الأبحاث القانونية واستراتيجيات الوصول للنصوص ذات الصلة.
  - العلاقة بين الكلمات واللغة والمعنى في السياق القانوني.
  - أثر السمات اللغوية على نظم استرجاع المعلومات القانونية.
  - وسائل الاتصال في أنظمة البحث القانونية.

الوحدة الرابعة: أدوات وتقنيات متقدمة في إدارة المكتب القانوني الإلكتروني

- استخدام تقنيات التعرف الضوئي على الحروف (OCR) باللغتين العربية والإنجليزية لتحويل الوثائق الورقية إلى ملفات رقمية قابلة للبحث.
- أدوات البحث الذكي والاسترجاع الفوري للسوابق القضائية والفتاوى والنصوص التنظيمية.
- الوسائل اللغوية في أنظمة البحث القانوني: التحديات والحلول.
- استخدام قواميس المرادفات القانونية (Thesaurus) لفهم المصطلحات وتوسيع نتائج البحث.
- كيفية بناء قاموس مرادفات قانوني: التحديات العملية، الحلول، وأفضل الممارسات.
- بنية تطبيقات المكنز القانوني: شبكة المفاهيم القانونية العاملة في بيئة إلكترونية.
- إدارة بنود المشكلات القانونية وتوثيقها ضمن نظام المكتب الإلكتروني.

الوحدة الخامسة: حالات تطبيقية وندوات تدريبية

- تمارين تطبيقية في فهرسة وتحليل النصوص القانونية باستخدام البرمجيات المتخصصة.
- سيناريوهات واقعية لكيفية إدارة ملفات القضايا إلكترونيًا من لحظة استلامها حتى الأرشفة.
- محاكاة لعملية البحث واسترجاع النصوص القانونية من قاعدة بيانات رقمية.
- استعراض مشاريع مكتبات قانونية رقمية ومكاتب قانونية إلكترونية متقدمة.
- جلسات نقاش تفاعلية لتبادل الخبرات حول التحول الرقمي في الإدارات القانونية.